



أثر الأصوليين في تطور اللغة العربية الاستعارة نموذجاً

الباحثان:

د. إبراهيم مُحمَّد سعيد مُحمَّد عارف الهرشلي
معهد العلوم الإسلامية/قسم الدعوة والخطابة
D.ebrahim. m@gmail .com

د. مُحمَّد عبد الله فتح الله البينجويني
جامعة سوران/ فاكليتي الآداب/ قسم اللغة العربية
M-abdullah_79@yahoo.com



Research Summary

There is a connection between “Fundamentalist Shria” and the clarification of Islam sources also gaining Islamic principles from the holy verses. The verses of Islam have sent down in Arabic language. One of the essentials of this science is Arabic language. Therefore, the scholars of this science paid a very close attention to the structure of words and vocabulary. They did a precise investigation and analysis. They have not stopped around those things that the scholars of “Linguistic and Rhetoric” fields have explained. Also, they clarified those points that have never been crossed any mind before. Moreover, they could give a set of subjects and precise points which now are considered as the most common subjects and researches in the field of linguistics. For instance, Imperative, Inhibition, General, Specific, Absolute, Restricted, and Circulated a Common Metaphor, etc.

This research indicates some observations that even Fundamentalists have never thought about it in the field of “*Tropes*”. It explains their role in the improvement of Arabic language and they did doing investigations and researches. Among them, is *Tropes* equal to Metaphor or the term of Metaphor is wider? Or Tropes can be achieved by those things that principles of Islam put for a particular meaning? On the other hand, they also asked how does Fundamentalists have viewed Tropes according to letters and verbs? Did they make any differences between “Eloquent Simile” and “Tropes”? Finally, impacts of Fundamentalists on the Rhetoric and Eloquent scholars in this subject?

الملخص:

إن قضية دلالة الألفاظ على المعاني وما تنطوي عليها من مباحث لم يختص بها النحاة واللغويون والبيانون فحسب، بل دارت حولها مناقشات الأصوليين في القديم والحديث، وكان للأصوليين -مع تقدمهم فيها- رأي، وتناولوها بالبحث والتحليل، وكان اعتناء الأصوليين باللغة نابغاً من علمهم بأن العلوم الشرعية التي هي مجال بحثهم عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر فيها ما لم يكن رياناً من النحو واللغة، إلا أن جهود الأصوليين في هذا الصدد لم تكن ترديداً لما يُنتحى ويقصد في فن اللغة على حد تعبير إمام الحرمين، بل كان منصباً فيما أغفل عنها اللغويون. وقد نتج عن الاهتمام باللغة من لدن الأصوليين أن وصلوا إلى تقديم بحوث في اللغة تعد اليوم من صميم البحث اللغوي الحديث، وقد سجلت هنا بعض الملاحظات التي فطن إليها علماء الأصول فيما يتصل بالاستعارة، موضعاً مدى التفاتهم إلى هذه القضية ودورهم في نمو اللغة العربية وتوسعها من ذلك: الاستعارة هل هي مترادف المجاز أم أخص منه؟ وهل تجري الاستعارة في الألفاظ الشرعية؟ وكيف عرض الأصوليون وقوع الاستعارة في الفعل بالتبعية وبغير التبعية؟ وما موقف الأصوليين من التمييز بين الاستعارة والتشبيه البليغ؟ وما الآثار المترتبة على ذلك.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن قضية دلالة الألفاظ على المعاني وما تنطوي عليها من مباحث لم يختص بها النحاة واللغويون والبيانون فحسب، بل دارت حولها مناقشات الأصوليين في القديم والحديث، وكان للأصوليين مع تقدمهم فيها رأي، وتناولوها بالبحث والتحليل، ولعلمهم أول من شغل بمشكل اللفظ والمعنى تاريخياً، لارتباط ذلك بالحكم الذي يراد استنباطه وتطبيقه، خصوصاً وأن إدراكهم الصحيح لطبيعة اللغة باعتبارها أداة للفكر وصورته الهادية - كان بمثابة اللبنة الأولى في بحثهم لبعض جوانب فكرة النمو اللغوي عبر الزمن، فاللفظ في تصور علماء أصول الفقه دليل الفكر، وهو خاضع للتبدل والتغير، وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: ((فاعلم أنّ كلّ من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرّر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى))^(١). ومفاد هذا الكلام أن المعاني أسبق في الفكر أولاً، ثم تقوم الألفاظ بعد ذلك بالتعبير عنه.

ومن بين المباحث التي أطنب الأصوليون في الحديث عنها مبحث المجاز والاستعاره، وتكشف دراستهم له عن إدراكهم لجوانب هامة من التغير الدلالي، وأن فهم مراد الشارع متوقف على فهم لغة العرب ومعرفة علومها، فعلى كل مسلم أن يتعلم من هذه اللغة ما يقيم به دينه، وكان اعتناء الأصوليين باللغة نابعاً من علمهم بأن العلوم الشرعية التي هي مجال بحثهم عربية، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر فيها ما لم يكن رباناً من النحو واللغة، إلا أن جهود الأصوليين في هذا الصدد لم تكن ترديداً لما ينتحى ويقصد في فن اللغة على حد تعبير إمام الحرمين بل كان منصباً فيما أغفل عنها اللغويون، إذ يقول في البرهان: ((ولكن لما كان هذا النوع فناً مجموعاً يُنتحى ويقصد لم يكثر منه الأصوليون مع ميسر الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن، واعتنوا في فهمهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان

وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي، والعموم والخصوص، وقضايا الاستثناء، وما يتصل بهذه الأبواب، ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الهامة التي لا عدول عنها^(١). وقد نتج عن الاهتمام باللغة من لدن الأصوليين أن وصلوا إلى تقديم بحوث في اللغة تعد اليوم من صميم البحث اللغوي الحديث، نحو مبحث مبدأ اللغات، والقياس، والحقيقة والمجاز، والاستعارة، والتأويل، فضلاً عما قدموه في مباحث الدلالة، وإن مباحث علم البيان من أهم المباحث التي احتاج إليها العلماء في كل العلوم، ونظراً لهذه الأهمية الكبرى - لأهم دعائم ومبادئ علم البيان، وهو (الاستعارة)، ونمو مباحثها، وتوسع مسائلها كعادة الأصوليين في تدقيق، وذكر معان طريفة لم يتطرق إليها أهل اللغة، وهو ما أشار إليه السبكي في مقدمة الإبهاج - سنسجل هنا بعض الملاحظات التي فطن إليها علماء الأصول، فيما يتصل بالاستعارة، مبيناً مدى التفاتهم إلى هذه القضية، ودورهم في نمو اللغة العربية وتوسعها. من ذلك: الاستعارة هل هي ترادف المجاز أم أخص منه؟ وهل تجري الاستعارة في الألفاظ الشرعية؟ وكيف عرض الأصوليون وقوع الاستعارة في الفعل بالتبعية وبغير التبعية؟ وما موقف الأصوليين من التمييز بين الاستعارة والتشبيه البليغ؟ والآثار المترتبة على ذلك؟ هذا وغيرها من المسائل التي انفرد بها الأصوليون، سنتناول في هذه الدراسة العلمية بعضاً من تلك المسائل بالبحث وباختصار.

وكان المنهج الذي سلكه الباحثان - في هذه الدراسة - منهجاً معيارياً، إذ قاما بعرض المسائل عرضاً بلاغياً وأصولياً، مقارناً بين آرائهما وتوجيهاتهما، مع ذكر المناقشات إذا وجدت، وبيان نقاط التلاقي والاختلاف، وما يمتاز به منهج الأصوليين عن منهج البلاغيين، من حيث تطور الدلالات، وترتب الآثار على المسائل البيانية... كما اعتمدنا على المنهج الوصفي؛ إذ قمنا بتوضيح المصطلحات وبيانها، وتفسير القدماء والمحدثين لها من علماء البلاغة والأصوليين.

كما قمنا بعزو الأقوال إلى أصحابها، والرجوع إلى أمهات المصادر لكلا المنهجين، مع الإفادة من المصادر المعاصرة. وتحاشينا ترجمة الأعلام لشهرة أغلبهم، وقصدًا للاختصار، إذ أولينا العناية بجوهر البحث المتعلق بالموضوع.

(١) البرهان في أصول الفقه: ١/ ٤٣.



واقترضت طبيعة البحث أن نتناوله في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، كالاتي: المبحث الأول: الاستعارة بين البيانين والأصوليين. المبحث الثاني: الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة بين البيانين والأصوليين. المبحث الثالث: الاستعارة التبعية بين الأصوليين والبيانين. الخاتمة وتضمنت أهم النتائج.

ومن أهم أهداف الدراسة:

١- إبراز جهود الأصوليين في مجالات اللغة، وإبراز دور أصول الفقه وأهميته ببيان أثره على العلوم الأخرى وإدراكهم لجوانب هامة من التغير الدلالي، فقد وصلوا إلى تقديم بحوث في اللغة تعد اليوم من صميم البحث اللغوي الحديث، وأن جهودهم في هذا الصدد لم تكن ترديداً لما ينتحى ويقصد في فن اللغة، بل كان منصّباً على ما أغفل عنه اللغويون.

٢- المقارنة بين منهج الأصوليين والبيانين في مباحث الاستعارة، عرضاً مقارناً بين المنهجين يكشف عن مواقع الاتفاق ونقاط الاختلاف بين المدرستين، واضعاً لمسات التلاقي والاختلاف بين كلا المنهجين وميزاتها بالرجوع الى أمهات المصادر.

٣- الإحاطة بالتشابك المعرفي بين العلوم، وتحديد الخيوط المتلاصقة بينها، بما يعطي الدارس لها التصور المعرفي المتكامل لمسائلها.

المبحث الأول

مفهوم الاستعارة بين البيانين والأصوليين

الكلام في هذا المبحث يكون من خلال الأمور الآتية:

أولاً: الاستعارة لغة:

إن كلمة (الاستعارة): مأخوذة من قولهم: استعار المال، أي طلبه عارية، والعارية طلب شيء ما للانتفاع به زمنًا ما دون مقابل، على أن يسترده المستعير عند انتهاء المدة الممنوحة له، أو عند الطلب، قال ابن منظور: ((وَأَسْتَعَارَهُ الشَّيْءَ وَأَسْتَعَارَهُ مِنْهُ: طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يُعِيرَهُ إِيَّاهُ))^(١).

ثانياً: الاستعارة في اصطلاح البلاغيين:

طبيعة البحث الاصطلاحي للاستعارة تقتضي أن أقسمه على مرحلتين:

١. الاستعارة قبل عصر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ).

٢. الاستعارة بعد عصر الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

الاستعارة قبل عصر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني:

من راجع آثار رواد النقد والبلاغة يرى أنهم كانوا يطلقون اسم الاستعارة على الأنواع المجازية كلها، وأنهم كانوا يستعملون كلمة (الاستعارة) استعمالاً يتفق والمعنى الاصطلاحي الذي آلت إليه كلمة (المجاز) في البلاغة متأخراً، بل إنها لتسع معنى الكناية، ومن هؤلاء الرواد على سبيل المثال لا الحصر:

١. أبو عثمان عمرو الجاحظ (ت ٢٥٥هـ):

وله في مباحث الاستعارة والمجاز قدم راسخة، بل إنه أحد مؤسسي علم البيان ومفتق أكرامه، وكانت لمحاته تدور حول المجاز بوجه عام، إذ لم يصرح بنوع منه، بيد أنه ينجح إلى شيء من التجديد، ويشير إلى الاستعارة إشارة صريحة، ويحاول ذكر أهم مقوماتها منها: تعليقه على قول الله عز وجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ﴾^(٢). ((والخزنة: الحفظة. وجهنم لا يضيع منها شيء فيحفظ ولا يختار دخولها إنسان فيمنع منها، ولكن لما قامت الملائكة مقام الحافظ الخازن سميت به))^(٣). وعلّق على قول الزاجر:

(١) لسان العرب، مادة (عور) : ٤ / ٦١٨. وينظر: القاموس المحيط: ٤٤٦.

(٢) سورة غافر: ٤٩.

(٣) البيان والتبيين: ١ / ١٤٢.



وظفقت سحابة تغشاها تبكي على عراصها عيناها

((وظفقت، يعني ظلت. تبكي على عراصها عيناها، عيناها ها هنا للسحاب. وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة، وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه))^(١). وإفصاحه عن الاستعارة هنا دليل على أنه أراد من تحليله للآية الكريمة تشبيه الملائكة بالحنة على طريق الاستعارة التي صرح بها هنا، وتمثيله للاستعارة وتحديد لها بأن يقوم الشيء مقام الشيء يظهر بجلاء: أن الجاحظ يطلق كلمة الاستعارة على النصوص التي تحمل على خلاف ظاهرها، سواء أكانت تلك النصوص قائمة على المشابهة أو لم تكن كذلك؛ لأن قيام الشيء مقام الشيء لا يمس إلا ركناً من أركان الاستعارة وهو النقل، أما نوع العلاقة فقد تركها مطلقاً، ومما يعضد أن مجرد تسمية الشيء باسم غيره مقامه يعد عنده من قبيل الاستعارة ما جاء في كتاب الحيوان، قال: ((ومن الاستعارات من اسم الكلب قول الرجل منهم، إن أوطن نفسه على شيء: قد ضربت جروتي، وضربت عليه))^(٢).

وبالجملة للجاحظ يد بيضاء في الدراسات البيانية، ومن أبرز صور المجاز التي خلصت للجاحظ تصريحه باسم الاستعارة محاولة وضع تعريف له، وهذا المصطلح لم يعرف قبل كتابات الجاحظ^(٣).

٢. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ):

يطلق ابن قتيبة في الفصل الذي عقده للمجاز اسم المجاز على الفصول التي تحمل على خلاف ظاهرها، وهو أيضاً يطلق اسم الاستعارة على كلمة منقولة من مسماها القديم إلى مسمى جديد، بشرط أن يكون المسمى الجديد بسبب أو جوار أو تشاكل من المسمى الأول، قال ابن قتيبة: ((فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة، إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى، أو مجاوراً لها، أو مشاكلاً. فيقولون للنبات: نوء؛ لأنه يكون عن النوء عندهم))^(٤).

ومن راجع الأمثلة التي طبقها على الاستعارة يتضح لديه أن ابن قتيبة كان يعرف المجاز بمعناه العام، وأنه قد استعمل كلمة (الاستعارة) استعمالاً يتفق والمعنى الاصطلاحي الذي آلت إليه كلمة (المجاز) في

(١) البيان والتبيين: ١ / ١٤٢.

(٢) الحيوان: ٢ / ٤١٤.

(٣) ينظر: المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، عبد العظيم المطعني: ١ / ١٣٢.

(٤) تأويل مشكل القرآن: ٨٨.

البلاغة متأخراً، بل إنها لتسع معنى الكناية، وأنه قد وضع كلمة الاستعارة لمعان أوسع من المعاني التي استقرت عليها عند الإمام الجرجاني^(١).

٣. أبو العباس عبدالله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ):

وهو أول من صنف كتاباً منهجياً بديعاً في علوم البلاغة، وهو كتابه (البديع)، وتحدث فيه عن سبع عشرة صورة من صورها، والمجاز في بديع ابن المعتز محصور في لون واحد في تصوره، وهو الاستعارة، فقد صرح باسمها، وذكرها عدة مرات، وأظهر الاعتناء بها، حيث قدمها على جميع الفنون السبعة عشر التي ذكرها في بديعه، وتعريف الاستعارة عنده هو: ((استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء قد عرف بها))^(٢)، وذكر كثيراً من شواهداها، وقد قسمها على حسن الاستعارة وفاحشها، وفاحش الاستعارة هي: الاستعارة غير المفيدة عند عبد القاهر، فإذا كان الجاحظ هو أول من صرح باسم الاستعارة وعرفها فإن مولد الاستعارة إنما نما وترعرع عند ابن المعتز.

٤. أبو الهلال العسكري (ت ٣٩٥هـ):

أحد الأعلام الذين اسهموا في استقرار علوم البلاغة وتطورها في كتابه (الصناعتين)، وقد فصل في الاستعارة وعرفها، فقال: ((الاستعارة: نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض، وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذي يبرز فيه))^(٣). الذي يظهر من هذا التعريف أن المصطلح الاستعاري لم يزل غير محدود بقيد المشابهة، والشواهد التي حملها العسكري على الاستعارة تؤكد ذلك، إن عدم التحديد الذي لمسنه في المصطلح الاستعاري أو المجازي قد اجتاز القرن الرابع الهجري إلى القرن الخامس. وعلى أي حال لقد كان رواد النقد والبلاغة يطلقون اسم الاستعارة على الأنواع المجازية كلها، أما كلمة المجاز فلم تستعمل في هذه المرحلة الزمنية، وعلل الدكتور مهدي السامرائي الدوافع وراء هذه الاستعاضة بأن كلمة (الاستعارة) أكثر توافقاً لمضمون النقل من كلمة المجاز^(٤). وسيكون لنا مع الدكتور السامرائي وقفة في المبحث الآتي إن شاء الله.

(١) ينظر: المجاز في البلاغة العربية، د. مهدي صالح السامرائي: ٦٦.

(٢) البديع في البديع، لابن المعتز: ٧٥.

(٣) الصناعتين: الكتابة والشعر: ٢٦٨.

(٤) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: ٦٨.



الاستعارة بعد عصر الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ):

العدد
الخامس
عشر
٢٠١٧

يحتل الإمام عبد القاهر في البحث البلاغي مركزاً لم يصل إليه أحد من قبله، ولم يزاخمه فيه أحد من بعده، وحسبه أنه واضحٌ صريحٌ علمي: المعاني والبيان، ويحسن بنا أن نشير إلى أن الجرجاني قد حاول فصل الاستعارة عن المواضيع التي ربما تلتبس بها، فقد فصل الاستعارة عن التمثيل؛ لأن الاستعارة تقوم على نقل الألفاظ مع مراعاة علاقة المشابهة، أما التمثيل فلا يقوم على النقل، إنه يقوم على الانتزاع من أمور متعددة: قائلاً: ((اعلم أن من المقاصد التي تقع العناية بها أن تُبين حال الاستعارة مع التمثيل، أهي هو على الإطلاق حتى لا فرق بين العبارتين، أم حدّها غير حدّه إلا أنها تتضمّن وتصلّ به؟ فيجب أن نُفرد جملةً من القول في حالها مع التّمثيل، قد مضى في الاستعارة أن حدّها يكون للفظ اللّغوي أصلّ، ثم يُنقل عن ذلك الأصل على الشرط المتقدم، وهذا الحدّ لا يجيء في الذي تقدّم في معنى التمثيل، من أنه الأصل في كونه مثلاً وتمثيلاً، وهو التشبيه المنتزع من مجموع أمور، والذي لا يحصله لك إلا جملة من الكلام أو أكثر، لأنك قد تجد الألفاظ في الجمل التي يعقد منها جارية على أصولها وحقائقها في اللغة. وإذا كان الأمر كذلك بأنّ الاستعارة يجب أن تقيد حكماً زائداً على المراد بالتمثيل، إذ لو كان مرادنا بالاستعارة هو المراد بالتمثيل لوجب أن يصح إطلاقها في كل شيء يقال فيه إنه تمثيل ومثل))^(١). كما فصل الجرجاني الاستعارة عن التخيل، وقال: ((واعلم أن الاستعارة لا تدخل في قبيل التخيل، لأن المستعير لا يقصد إلى إثبات معنى اللفظة المستعارة، وإنما يعتمد إلى إثبات شبه هناك، فلا يكون مخبره على خلاف خبره))^(٢).

وأما بشأن تمييز الاستعارة عن عموم المجاز فقد مس الجرجاني لب الحقيقة، إذ ذكر: أن الصحيح من القضية في ذلك ((أن كلّ استعارة مجاز، وليس كلّ مجاز استعارة))^(٣)، إذ إن قوام الاستعارة: ((أن تُريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تُفصّح بالتشبيه وتُظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتُجريه عليه))^(٤).

وبعد أن فصل الجرجاني بين الاستعارة والمجاز فقد بكر تقسيمات عدة للاستعارة باعتبارات متعددة، والاعتبارات التي قامت عليه هذه التقسيمات هي: طبيعة النقل والإعارة، أو تعدد وجه الشبه وعدم تعدده، أو اعتبار حصول الفائدة من النص أو عدم حصولها، أو على أساس الاسمية والفعلية والحرفية، وغيرها من

(١) أسرار البلاغة: ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٣.

(٣) أسرار البلاغة في علم البيان: ٢٨٠. وينظر: دلائل الإعجاز: ١ / ٤٦٢.

(٤) دلائل الإعجاز: ١ / ٦٧.

الاعتبارات والتقييمات، إذ نستطيع القول: إن الدراسة المجازية قد بلغت مرحلة النضج بفضل ما قدمه الجرجاني، وبعد الجرجاني اصطفت أقدام الباحثين، وإن الدراسة المجازية التي قدمها الجرجاني كانت الأساس الذي بنى عليه المتأخرون تصوراتهم للقضية المجازية^(١).

ثانياً: الاستعارة عند الأصوليين:

سبق أن ذكرنا أن الاستعارة في اصطلاح علماء المعاني والبيان عبارة عن نوع من المجاز، وهي: أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالاً على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، وإنما سمّوا هذا النوع من المجاز استعارة للتناسب بينه وبين معنى الاستعارة... وأن المجاز أعم من الاستعارة؛ لأنها عبارة عن نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه بينهما على حد المبالغة، وليس كل مجاز للتشبيه، فلا يكون كل مجاز استعارة، ولكنها في اصطلاح بعض الأصوليين عبارة عن مطلق المجاز، يعني المرادف له^(٢).

فبعد أن عرّف أبو زيد الدبوسي (ت ٤٣٠هـ) الحقيقة بما أريد من التكلم ما وضع واضع اللغة الكلام له، قال في تعريف المجاز: ((ما أريد به غير ذلك المعنى؛ لأنه ليس بحق منه على اعتبار الوضع، ولكن تجوز به على طريق الاستعارة عن المعنى الأصلي لهذا المعنى، وكان هذا المعنى على اعتبار الأصل غير حق من قولك: حبك لي مجازاً، أي: باللسان دون القلب الذي هو معدنه، وهذا الوعد منك مجازاً، أي لم ترد التحقيق، بل الترويح؛ لأنه باطل على ما عليه أصل العِدات في الحكمة، ولهذا سمي المجاز مستعاراً، كأن القائل استعاره للمعنى الذي قصده فكساه به))^(٣).

وعلل الإمام البزدوي توجيههم ترادف الاستعارة للمجاز: أن علاقات المجاز التي فصل فيها البيانيون تنحصر في المشابهة الحسية أو المعنوية، موضحاً ذلك بقوله: ((وطريق الاستعارة عند العرب الاتصال بين الشيئين، وذلك بطريقتين لا ثالث لهما: الاتصال بينهما صورة أو معنى؛ لأن كل موجود من الصور له صورة ومعنى لا ثالث لهما، فلا يتصور الاتصال بوجه ثالث. أما المعنى فمثل قولهم للبليد حمار، وللشجاع أسد، لاتصال ومشابهة في المعنى بينهما، وأما الصورة فمثل تسمية المطر سماء، قالوا: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم،

(١) ينظر: المجاز في البلاغة العربية، السامرائي: ٩٩.

(٢) ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٥٩/٢.

(٣) تقويم الأدلة في أصول الفقه: ١١٩.



أي: المطر لاتصال بينهما صورة؛ لأن كل عال عند العرب سماء، والمطر من السحاب ينزل، وهو سماء عندهم، فسمي باسمه، وقول الله عز وجل: ﴿أَوْجَاءَ أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾^(١)، وهو المظمئن من الأرض، يسمى الحدث بالغائط لمجاورته صورة في العادة. وقال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَنِي أَغْصِرُ حُمْرًا﴾^(٢)، أي عنباً لاتصال بينهما ذاتاً؛ لأن العنب مركب بثقله ومائه وقشره^(٣).

وقد تفرع عن هذا اختلافهم في جواز الاستعارة في الألفاظ الشرعية، فقد حصر الأصوليون مدار جواز الاستعارة في القرب والاتصال، والقرب والاتصال يثبت ويتحقق بين كل موجودين من حيث وجداء، فإن كان وجودهما حساً يتحقق الاتصال بينهما، ويعتبر باعتبار الوجود الحسي، وإن كان وجودهما شرعاً يتحقق الاتصال بينهما باعتبار ذلك الوجود، والمشروعات توجد شرعاً، وهي قائمة بمعناها متعلقة بأسبابها، نحو الملك، فإنه مشروع قائم بمعناه وهو كونه مطلقاً وحاجزاً، وله سبب تعلق به، وهو الشراء، فيتحقق الاتصال بينهما معنى وصورة كما في المحسوسات. فصحت به أي بذلك الاتصال الاستعارة.

يقول عبدالعزيز البخاري (ت ٧٣٠هـ) -وهو بصدد مناقرة القائلين بجواز الاستعارة في الألفاظ الشرعية-: ((وتوضيح ذلك أن الاستعارة الجارية بين السبب والمسبب والعلة والمعلول في الشرعيات بالمجاورة التي بينها نظير الاستعارة في المحسوسات، فالاتصال الصوري وهو معنى قوله: فصار الاتصال في السبب نظير الصور فيما يحس؛ لأنه لا مناسبة بين السبب والمسبب معنى، إذ معنى السبب الإفضاء إلى الشيء، ومعنى المسبب ليس كذلك، وكذا معنى العلة الإيجاب والإثبات، ومعنى المعلول ليس كذلك، فلا يمكن إثبات المناسبة بينهما معنى بوجه، فكان هذا الاتصال من قبيل اتصال المطر بالسحاب، والاستعارة الجارية في المشروعات بالمعنى الذي شرعت له نظير الاستعارة في المحسوسات بالاتصال المعنوي. فنظير الأولى استعارة الشراء للملك، ولفظ العتق لإزالة ملك المتعة، فإنها جائزة للاتصال الصوري، كما في المطر والسحاب لا بالمعنوي، إذ ليس بين معنى الشراء ومعنى الملك مناسبة. وكذا بين معنى العتق ومعنى زوال ملك المتعة. ونظير الثانية استعارة الحوالة للوكالة، فإن معنى الحوالة نقل الدين من ذمة إلى ذمة، ومعنى الوكالة نقل ولاية التصرف^(٤))).

(١) سورة النساء: ٤٣.

(٢) سورة يوسف: ٣٦.

(٣) أصول البزدوي بشرح البخاري: ٥٩/٢.

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٦٢ / ٢.

وحاصله: أن الاتصال الذي هو طريق الاستعارة يتحقق في المحسوس والمشروع جميعاً بصورة ومعنى، فيجوز به الاستعارة في الكل، لما مر أن جواز الاستعارة متوقف على معرفة الطريق وتحقيقه لا على التوقيف. ويسمى بعضهم المجاز الذي علاقته المشابهة استعارة، فالاستعارة عند هذا البعض أخص من المجاز، كما وادعى بعضهم أن المجاز منحصر في المشابهة، وخص الإمام الرازي الاستعارة بالمشابهة المعنوي لا الصوري؛ لأن تسمية الشيء باسم مشبهه، إما في الصورة كإطلاق اسم الأسد على المنقوش في الحائط بصورته، وإما في المعنى كالصفة الظاهرة للحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الشجاع، فلا يجوز في الحقيقة كاستعارة لفظ الأسد للرجل الأبر، إذ هي صفة غير مشهورة، وقد اجتمعت المشابهة في الصورة والصفة الظاهرة معاً في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عِجَلًا جَسَدًا آلَهُ﴾^(١)، فإن العلاقة مجموع الشكل والخوار^(٢).

واختلفوا هل يشترط أن يكون ذلك المعنى المستعار منه أبلغ حتى يكون للاستعارة؟ قال السمرقندي من الحنفية في الميزان: والصحيح أن ذلك ليس بشرط، وإن كان هو الغالب^(٣). كما شرطوا في صحة المجاز كون المعنى المجازي مشهوراً في الأصل، كالشجاعة التي هي صفة مشهورة للأسد، والبلادة التي هي صفة مشهورة للحمار، وقال الزركشي: الأقرب أنه لا يشترط ذلك حتى تصح تسميته أسداً، وإن لم يكن البخر صفة مشهورة للأسد^(٤).

ثالثاً: دراسة الاستعارة حديثاً:

من يمعن النظر في الكتب البلاغية المؤلفة حديثاً يجد اتجاهين في البحث الاستعاري: الاتجاه الأول: ويتمثل في الدراسات الأكاديمية التقليدية التي تعرض الموضوع عرضاً تاريخياً، ولعل ما كتبه الأستاذ (شوقي ضيف) والأستاذ (حسن حبنكة الميداني) والأستاذ (فضل عباس) يمثل هذا الاتجاه، والدراسة المجازية التقليدية تقوم على نظرية النقل والعلاقة، وقد جرت العادة في البلاغة العربية أن تميز بين المجاز والاستعارة بوجود علاقة المشابهة فيها وعدم وجودها في أنواع المجاز الأخرى.

(١) سورة طه: ٨٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٧٠/٣.

(٣) ينظر: ميزان الأصول في نتائج العقول: ٥٥١/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٧٢/٣.



والاتجاه الثاني: فقد سلكه أساتذة آخرون حاولوا الافادة من البلاغة الأجنبية، ومن يمثل هذا الاتجاه الأستاذ (مصطفى ناصف)، إذ وقف وقفة معارضة لتلك المفاهيم والتقسيمات مستعيناً في وقفته بآراء فلسفية عميقة، فالأستاذ مصطفى ناصف يميل إلى استعمال كلمة: الاستعارة، بدلاً من كلمة: مجاز، ذلك لأن الكلمة الأخيرة موهمة رديئة في اللغة العربية قائلاً: ((إنها تتضمن الترك والنسيان والإغفال، على حين أن الاستعمال الاستعاري يتجاذبه الضدان معاً))^(١). ولا يميل الأستاذ ناصف إلى الاعتقاد بوجود مشابهة موضوعية تصلح لتمييز الاستعارة من المجاز، فالقدماء يفترضون: ((أن هناك تشابهاً قائماً موجوداً قبل اللغة الاستعارية))^(٢). فهو يرى أن المشابهة الموضوعية لا وجود لها في الاستعارة غالباً، إذ يقول: ((ومن الواضح أننا لسنا أمام أشياء تتداعى لاشتراكها في صفة أو صفات، فالاستعارة بنت الحدس، والحدس تعاطف يتجاوز المشابهة ولا يتقيد بها))^(٣). ومعنى ذلك أن كل العلاقات لا وجود لها في الموضوع الخارجي إنما هي بنت الحدس، والحدس سرعة في الفهم والإدراك، فما يكون عندك غير متشابه يكون عند غيرك متشابهاً، وما يكون عندك عديم العلاقة يكون عند غيرك قوي العلاقة، ومن هنا يمكن القول: إن العلاقات كلها لا تعدو أن تكون عنصراً إضافياً^(٤).

وقد أيد بعض دارسي البلاغة العربية كالأستاذ مهدي صالح السامرائي أصل الفكرة ودليلها، ووجه وجهة رأي الأستاذ ناصف بأن كلمة (مجاز) توحى: ((أننا نجوز معنى قديماً إلى معنى جديد، وهذا الاختيار يعني إغفال جانب لحساب جانب آخر، إذا قلت: أسد وقصدت الرجل الشجاع، فإنك مسوق لأن تتصور أنك قد اجتزت لفظ الرجل وجعلت نصب عينيك اللفظ الأخير وحده، وإن كانت لفظة مجاز توحى هذا الوحي فإن كلمة الاستعارة ليست كذلك إنما لا توحى أنك بسبيل الترك والإغفال إنما توحى باجتماع المستعار والمستعار له))^(٥).

هذا: وقد حاول السامرائي أن يعضد تأييده لوجهة رأي الأستاذ ناصف بأن رواد النقد والبلاغة كانوا يطلقون اسم: الاستعارة على الأنواع المجازية كلها، أما كلمة: المجاز فلم تستعمل في أدبياتهم^(٦)، معللاً

(١) الصورة الأدبية، مصطفى ناصف: ٤.

(٢) الصورة الأدبية: ٥.

(٣) المصدر نفسه: ١٤.

(٤) نظرية المعنى، مصطفى ناصف: ٨٥.

(٥) المجاز في البلاغة العربية، مهدي السامرائي: ١١٩.

(٦) المصدر نفسه.

الدوافع وراء هذه الاستعاضة بأن كلمة: الاستعارة أكثر توافقاً لمضمون النقل من كلمة: المجاز، معضداً تعليقه بأن الكلمة الأولى توحى بصورة مباشرة، بمعنى الإعارة، ومن مفاهيم الإعارة نقل شيء من مالك حقيقي إلى شخص مستعير، أما كلمة: المجاز فلا توحى بهذا المعنى بوضوح.

وقد جانب الأستاذ السامرائي الصواب في تعليقاته ومعضداته، لأن إطلاق رواد النقد والبلاغة اسم الاستعارة على الأنواع المجازية كلها يعود إلى طبيعة البحث البلاغي وقتئذ، بمعنى أن دعائم هذا العلم لم يكتمل ولم تستو على سوقه، بل كانت في مرحلة النضوج إلى أن جاء الشيخ عبدالقاهر الجرجاني ففتق أكمامه، وفتح كنوزه، وحدّ مفاهيمه، والله أعلم.



المبحث الثاني

التشبيه البليغ والاستعارة بين البيانيين والأصوليين

التشبيه هو: إلحاق أمر بأمر في صفة مشتركة بينهما بأداة ملفوظة أو ملحوظة لغرض يقصده المتكلم. فأجزاء التشبيه أربعة، المشبه، والمشبّه به، ووجه الشبه، والأداة. وأجزاؤه قد تذكر جميعها، وقد يحذف وجه الشبه أو الأداة، وقد يحذف مع الأداة وجه الشبه، ويبقى كل من المشبه والمشبّه به، فيتسع بهذا ميدان التخييل أمام العقل وتتضاعف المبالغة؛ لأن حذف أداة التشبيه أفاد أن المشبه عين المشبه به إدعاءً، وحذف وجه الشبه يجعل النفس تذهب كل مذهب في تقدير الوجه، ولذا أطلق البيانيون على هذا التشبيه اسم التشبيه البليغ، وقد يلحق المشبه بالأداة والوجه في الحذف ويبقى المشبه به فقط، ولكن لا يجري اسم المشبه به على المشبه، إذ يكون المشبه مقدراً منوياً، كما في قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(١). وكما في قول عمران بن حطان:

أسد عليّ وفي الحروب نعامه فتخاء تنفر من صغير الصافر^(٢).

فقد حذف المشبه في الآية والبيت، وتقديره: (هم صم بكم عمى)، و(هو أسد) في وقت السلم، والحذف على تقدير المشبه وإرادته لا يؤثر في قوة المبالغة، ولا يغير من مرتبة التشبيه، بخلاف حذف المشبه ونسيانه وإجراء اسم المشبه به عليه، نحو: (كلمت أسداً)، فإنه يؤثر ويغير مجرى الكلام، وتختلف صياغة الجملة التي اشتملت على التشبيه البليغ.

وقد ذكر البلاغيون أن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما كان ذلك على وجهين: أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً، كقولك: (لقيت أسداً) أي رجلاً شجاعاً، و(وردنا بحراً)، أي كرياً، فلا خلاف في أن هذا استعارة لا تشبيه.

الثاني: أن يكون المشبه مذكوراً، أو مقدراً، فاسم المشبه به إن كان خبراً عن المشبه نحو (زيد أسد)، أو في حكم الخبر بأن يقع الطرفان مفعولين لفعل من الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين نحو: (علمت محمداً أسداً، وخلته بحراً، ورأيتَه بدرأً)، أو يقع الطرفان معمولي إن أو كأن، نحو: (إن محمداً بحر، وكأنه أسد)، أو يقع المشبه به حالاً، نحو: (أقبل محمد بدرأً، ومضى سيفاً)، أو صفة نحو: (مررت بزيد الأسد)، أو مضافاً نحو قول الشاعر:

(١) سورة البقرة: ١٨.

(٢) ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب: ٣/ ٥١٣.

والريحُ تعبثُ بالغصون وقد جرى ذهبُ الأصيل على لجين الماء

وقد اختلف البلاغيون في هذا النوع من التشبيه البليغ، فجمهور البلاغيين يرون أنه لم يخرج من دائرة التشبيه، والبعض يرى أنه استعارة، لما فيه من قوة المبالغة، ودعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به، فالأصح أنه يسمى تشبيهاً لا استعارة؛ لأن اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعاً لإثبات معناه لما جرى عليه أو نفيه عنه، فإذا قلت: (زيد أسد)، فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات معنى الأسد على زيد وهو ممتنع على الحقيقة، وإذا امتنع إثبات معنى الخبر أو ما في حكمه لما قبله مثل: (زيد أسد) كان الكلام لإثبات شبهه من الجنس، فيكون الاسم موضوعاً لإحداث التشبيه، وهذا خليك بأن يسمى تشبيهاً^(١).

أما إذا وقع الاسم مبتدأ نحو: (الأسد مقبل)، أو فاعلاً نحو: (بدا لي أسد)، أو مفعولاً نحو: (رأيت أسداً) أو مجروراً نحو: (مررت بأسد)، أو مضافاً إليه نحو: (يا ابن القمر) فالكلام موضوع لإثبات الحكم للأسد، وليس لإثبات معنى الأسد، فيكون صوغ التركيب للاستعارة لا للتشبيه، وإذا افرقا هذا الافتراق يجب أن نفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة، كما أننا نفصل بين الخبر والصفة في العبارة لاختلاف الحكم فيهما بأن الخبر: إثبات في الوقت للمعنى، والصفة: تبين وتوضيح وتخصيص بأمر قد ثبت واستقر. والذين عدوا التشبيه البليغ من الاستعارة من البلاغيين معظمهم من المتقدمين، حيث لم تكن معالم التشبيه والاستعارة قد وضحت بعد، ولذا نجدهم يطلقون الاستعارة على بعض شواهد التشبيه، كما يطلقون التشبيه على بعض أمثلة الاستعارة.

فالرمانى (ت ٣٦٨هـ) يعرف الاستعارة بأنها: تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة. ثم يفرق بينها وبين التشبيه بأن التشبيه: ما كان بأداة مذكورة في الكلام، والاستعارة ليست كذلك، وهو بهذا يجعل التشبيه الذي طويت أدواته استعارة، يقول الرمانى: ((الاستعارة تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة. والفرق بين الاستعارة والتشبيه: أن ما كان من التشبيه - بأداة التشبيه في الكلام - فهو على أصله، لم يغير عنه في الاستعمال، وليس كذلك الاستعارة؛ لأن مخرج الاستعارة مخرج ما العبارة ليست له في أصل اللغة. وكل استعارة فلا بد فيها من أشياء: مستعار، ومستعار له، ومستعار منه. فاللفظ المستعار قد نقل عن أصل إلى فرع للبيان. وكل استعارة بليغة فهي جمع بين شيئين بمعنى

(١) ينظر: المطول وحاشية السيد عليه: ٥٦٢. ويراجع: أسرار البلاغة: ٢٣٠. واستدراكات السعد على الخطيب: ١٩٨.



مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر كالتشبيه، إلا أنه بنقل الكلمة والتشبيه بأداته الدالة عليه في اللغة^(١).

وهذا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في تفريقه بين الحقيقة والمجاز يقول: (الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك. وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة)^(٢). وفي مثال ساقه بعد ذلك يوضح هذه الأوصاف إذ يقول: ((فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفرس: هو بحر)). فالمثال الذي ساقه ابن جني (هو بحر) ليس مجازاً، بل هو حقيقة بالنسبة لما استقر عليه الأمر عند علماء البيان بل هو تشبيه بليغ.

وابن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ): فبعد أن عرض قضية أبلغية المجاز من الحقيقة أدرج التشبيه في ضمن أقسام المجاز، إذ يقول: ((فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلية تحت المجاز، إلا أنهم خصوا به أعني اسم المجاز باباً بعينه، وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه سبب))^(٣).

وهذا أمر غير مسلم به عند البيانين، فقد وسع ابن رشيق في معنى المجاز، إذ أدخل التشبيه مع الاستعارة، بل وأدخل غير التشبيه وغير الاستعارة في دائرة المجاز ولم يبين مقصوده من غيرهما، إلا أنه انعطف أخيراً ليتبع رأي السابقين الذي أشار إليه بقوله: ((إلا أنهم خصوا به أعني اسم المجاز باباً بعينه))^(٤). وقد تصدى لهذا الخلط علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، ولعل من أبرز مباحث المجاز عند القاضي الجرجاني بحث الاستعارة، فقد أفاض في ذكرها، وتحليلها، وتحديدتها، والفرق بينها وبين ما يشبهها من فنون بلاغية، ثم يقف وقفة ناقدة، يبين فيها الفرق بين الاستعارة والتشبيه، ويضع حداً للاستعارة أصاب فيه كل الإصابة، ويقول: ((وربما جاء من هذا الباب ما يظنه الناس استعارةً وهو تشبيه أو مثل؛ فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواعاً من الاستعارة عدّها فيها قول أبي نواس:

والحبُّ ظهْرُ أنتَ راکِبُهُ فإذا صرفتَ عِناهُ انصرفا

ولسنا نرى هذا وما أشبهه استعارة، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر، أو الحب كظهر تُديره كيف شئتَ إذا ملكتَ عِناهُ؛ فهو إمّا ضرب مثل أو تشبيه شيء بشيء، وإنما الاستعارة ما اكتُفي فيها بالاسم المستعار

(١) ينظر: النكت في إعجاز القرآن: ٨٥.

(٢) الخصائص: ٢ / ٤٤٤.

(٣) العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ١ / ٢٦٦.

(٤) المصدر نفسه.

عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها. وملاكها تقريب الشَّبه، ومناسبة المستعار له للمستعار منه، وامتزاج اللفظ بالمعنى؛ حتى لا يوجد بينهما منافرة، ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر^(١). والقاضي الجرجاني هو أول من نبه وتنبه لهذا الفرق الدقيق بين الاستعارة والتشبيه البليغ، وهو في كلامه الآنف ذكره يقرر عدة حقائق:

- ١- رد خطأ من عدَّ قول أبي نواس المذكور استعارةً، والتنبيه على أنه تشبيه، وليس استعارة.
 - ٢- التفرقة بين التشبيه وهو حقيقة لغوية وبين الاستعارة وهي مجاز لغوي .
 - ٣- الاستعارة لا يجمع فيها بين طرفي التشبيه بل لا بد فيها من إحلال المشبه به محل المشبه بعد حذفه، ويستغنى بالمستعار منه عن المستعار له^(٢).
- وقد نظر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في هذه الخلافات، وعقد فصلاً في الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة، واستطاع أن يضع ضوابط دقيقة لمفهوم الاستعارة والتشبيه وفروقا يفرق بينهما قائلاً: ((اعلم أن الاسم إذا قصد إجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما، كان ذلك على ما مضى من الوجهين: أحدهما: أن تُسقط ذكر المشبه من البَيِّن، حتى لا يُعلم من ظاهر الحال أنك أردته، وذلك أن تقول: (عنت لنا ظبية) ، وأنت تريد امرأة، و(وردنا بحراً) وأنت تريد الممدوح، فأنت في هذا النحو من الكلام إنما تعرف أن المتكلم لم يُرد ما الاسم موضوع له في أصل اللغة، بدليل الحال، أو إفصاح المقال بعد السؤال، أو بفحوى الكلام وما يتلوه من الأوصاف،... ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتَّى على أهل المعرفة،...
- والوجه الثاني:** أن تذكر كل واحد من المشبه والمشبه به فتقول: (زيد أسد) و(هند بدر)، و(هذا الرجل الذي تراه سيف صارم على أعدائك)، وقد كنت ذكرت فيما تقدم، أن في إطلاق الاستعارة على هذا الضرب الثاني بعض الشبهة، ووعدتك كلاماً يبيِّن في ذلك، وهذا موضعه. اعلم أن الوجه الذي يقتضيه القياس، وعليه يدل كلام القاضي في الوساطة، أن لا تُطلق الاستعارة على نحو قولنا: (زيد أسد) و(هند بدر)، ولكن تقول: هو تشبيه، وإذا قال: (هو أسد)، لم تقل: استعار له اسم الأسد، ولكن تقول: شَبَّهه بالأسد، وتقول في الأول: إنه استعارة لا تتوقف فيه ولا تتحاشى البتة^(٣).

ويتسائل الشيخ عبد القاهر الجرجاني قائلاً: ((.. فإن قلت: فكذلك فقل في قولك: (زيد أسد)، إنه أراد تشبيهه بالأسد، فأجرى اسمه عليه، ألا ترى أنك ذكرته بلفظ التَّنْكِير فقلت: (زيد أسد)، كما تقول: (زيد

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره: ٤١.

(٢) ينظر: المجازي اللغة والقرآن الكريم، عبد العظيم المطعني: ١/٤٨، ودراسات بلاغية، د. بسيوني عبد الفتاح: ١٠٠.

(٣) أسرار البلاغة: ٣٢٠.



واحد من الأسود)، فما الفرقُ بين الحالين، وقد جرى الاسم في كل واحد منهما على المشبّه. فالجواب أن الفرق بينُ وهو: أنك عزلت في القسم الأول الاسمَ الأصلي عنه وأطرحته، وجعلته كأن ليس هو باسم له، وجعلت الثاني هو الواقع عليه والمتناوَل له، فصار قصدُك التشبيهَ أمراً مطوّياً في نفسك مكنوناً في ضميرك، وصار في ظاهر الحال وصورة الكلام ونُصَبَتَه، كأنه الشيء الذي وُضع له الاسم في اللغة وتُصَوِّر - إن تَعَلَّقَهُ الوهم - كذلك، وليس كذلك القسم الثاني؛ لأنك قد صرّحت فيه بذكر المشبّه، وذكرُك له صريحاً يَأْبَى أن تتوهم كونه من جنس المشبّه به، وإذا سمع السامع قولك: (زيد أسد)، و(هذا الرجل سيف صارم على الأعداء) استحال أن يظن - وقد صرّحت له بذكر زيد - أنك قصدت أسداً وسيفاً، وأكثر ما يمكن أن يدعى تحيُّله في هذا أن يقع في نفسه من قولك: (زيد أسد)، حال الأسد في جرائته وإقدامه وبطشه،... وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يُفصل بين القسمين، فيسمّى الأوّل: استعارةً على الإطلاق، ويقال في الثاني: إنه تشبيه^(١).

التشبيه البليغ عند الأصوليين:

ذكرنا آنفاً أن بعض البيانين قد أطلقوا لفظ الاستعارة على التشبيه البليغ، ومن لم يميز بين الاستعارة والتشبيه البليغ كثير من الأصوليين، جاء في كشف الأسرار: ((ولأبي حنيفة - رحمه الله - أن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ بإجماع أهل اللغة، فجعل المجاز خلفاً عن الحقيقة في التكلم الذي هو استخراج اللفظ أولى مما ذكرنا - أي صاحبه -؛ لأن الحقيقة والمجاز لا يجريان في المعاني))^(٢).

ويتضح الفرق بين المذهبين: أن من قال لمملوكه الذي هو أكبر منه سناً: (هذا ابني)، فإن الإمام ذهب إلى أن المملوك صار حراً بقول سيده هذا؛ لأن قول السيد: (هذا ابني)، فيمن هو أكبر منه سناً يستحيل حمل الكلام على الحقيقة فيه، ولما كان لهذا الكلام: (هذا ابني)، مجاز متعين وهو: (هذا حُرٌّ)، وجبت الصيرورة إليه لتعذر استحالة الحمل على الحقيقة، أما الصاحبان - أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني - فلما كان المجاز عندهما خلفاً عن الحقيقة في الحكم فهذه العبارة تُعدّ لغواً، لا يترتب عليها شيء؛ لأن العبارة لم تصادف محلاً لا يصح أن يكون الهالك في منزلة أب مملوك أكبر من مالكة سناً^(٣).

(١) أسرار البلاغة: ٣٢٠.

(٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٧٧/١.

(٣) ينظر: أصول البزدوي: ٨٢. والمجاز في اللغة والقرآن: ٨٥/٢.

فأنت ترى هذا التركيب الذي هو تشبيه بليغ عند البلاغيين الأصوليون يعدُّونه مجازاً، والأكثر صراحة من ذلك ما جاء في قواطع الأدلة: ((ومن المجاز تسميتهم الشيء باسم الشيء على معنى التشبيه، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لخالد بن الوليد: هو سيف من سيوف الله عز وجل))^(١).

ويقول الزركشي - وهو بصدد سرد أنواع علاقات المجاز -: والعلاقة الثالثة التي سردها هي المشابهة، وهي تسمية الشيء باسم مشبهه، إما في الصورة، كإطلاق اسم الأسد على المنقوش في الحائط بصورته، وإما في المعنى، كالصفة الظاهرة للحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الشجاع، ويقول: ((وقد اجتمعت المشابهة في الصورة والصفة الظاهرة معاً في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَجَلًا جَسَدًا لَّهُ﴾^(٢)، فإن العلاقة مجموع الشكل والخوار، وإما بدون أداة، كقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٣)، أي: مثل أمهاتهم في الحرمة وتحريم المناكحة، وقولهم: أبو يوسف أبو حنيفة))^(٤).

والأمثلة التي ساقها الزركشي تشبيه بليغ عند البيانين وليست مجازاً. وقد رجع العلامة سعدالدين التفتازاني (ت ٧٩٢) عند كلامه في الاستعارة عن مجازة البلاغيين السابقين، وسلك مسلك الأصوليين عاداً ما يعدُّونه تشبيهاً بليغاً من قبيل الاستعارة، ولم يسلم أن أسداً في قولنا: (زيد أسد) مستعمل فيما وضع له، وهو: الحيوان المفترس، بل مستعمل في معنى الشجاع، فهو عنده استعارة كما في قولنا: (رأيت أسداً يرمي)، ورفض قول السكاكي: إن أسداً في (زيد أسد) مشبه به مستعمل في معناه الحقيقي؛ لأن الإنسان لا يكون أسداً فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أدواته قائلاً: إن ذلك إنما يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي. أما إذا كان مستعملاً في معنى الرجل الشجاع فلا يجب ذلك، ومما استدل به العلامة السعد على رأيه ((أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلق به الجار والمجرور، كقوله: (أسد على وفي الحروب نعامه)، أي: مجترئ على صائل، وكقوله: والطير أغربة علي، أي باكية))^(٥).

وقد بنى السعد هذا الدليل على أن كلمة أسد جامدة فلا يصح تعلق الجار والمجرور بها، لذلك قدر مشبهاً مشتقاً كمجترئ ليصح تعلق الجار والمجرور به^(٦).

(١) قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني: ١/ ٢٨٦.

(٢) سورة طه: ٨٨.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه: ٣/ ٧١.

(٥) المطول: ٥٨٠.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على شرح المختصر ضمن شروح التلخيص: ٤/ ٥٤.



ولم يسلم البلاغيون هذا الرأي وفندوا أصل دعواه ودليله، منهم العلامة السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦) الذي أوضح أنه لا يتصور في هذا الاستعمال تشبيه فضلاً عن الاستعارة، بل هو مجاز مرسل من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم^(١).

وبيّن ابن اليعقوب المغربي أن: مجترئاً لا يصح أن يكون داخلاً في طرف التشبيه كما يرى السعد؛ لأنه وجه شبه ولا يدخل وجه الشبه في الطرف لعدم دخوله في مفهومه، قائلاً: ((وإلا طلب وجه آخر لصحة التشبيه... ولا وجه سوى الاجتراء، وإذا بطل التشبيه على هذا الاعتبار بطلت الاستعارة المبنية عليه))^(٢).

واستدلال السعد بتعلق الجار والمجرور بأسد على أنه مستعمل في معنى مجترئ لم يصمد أمام ناقيده وفي مقدمتهم السيد الشريف الذي بين أن تقدير المشبه المشتق لا ضرورة له؛ لأن الجار والمجرور يمكن أن يتعلق بالأسد بمعناه الحقيقي إذا لوحظ ما يلزم الأسد من الجرأة على سبيل التبعية للأسد^(٣).

إلا أن العلامة محمد بن أحمد الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) سلك في تنفيذ رأي السعد مسلكاً آخر، إذ وضح أن الجار والمجرور يمكن تعلقه بأداة التشبيه المقدرة لما فيها من معنى الفعل وهو أشبه، ويكون المعنى أنت تشبه الأسد بالنسبة إلي، كما قيل في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾^(٤)، فإن مجنون متعلق بأداة النفي أي أي انتفى ذلك بنعمة ربك^(٥).

(١) ينظر: حاشية السيد الشريف: ٥٨٠.

(٢) مواهب الفتاح: ٥٤/٤ ضمن شروح التلخيص.

(٣) ينظر: حاشية السيد الشريف على المطول: ٥٨٠.

(٤) سورة القلم: ٢.

(٥) حاشية الدسوقي: ٥٥/٤ ضمن شروح التلخيص.

المبحث الثالث

الاستعارة التبعية بين البيانين والأصوليين

تنقسم الاستعارة عند البيانين انقساماً أولاً على قسمين:

القسم الأول: الاستعارة في اللفظ المفرد، وهي التي يكون المستعار فيها لفظاً مفرداً، كلفظ الأسد في نحو (رأيت أسداً)، ولفظ البدر نحو (أقبل البدر الساطع).

والاستعارة في المفرد أيضاً تنقسم على تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة، وفيما يأتي بيان لأهم منها:

التقسيم الأول: تقسيم الاستعارة في المفرد إلى المصراحة والمكنية.

نظر البيانين في الاستعارات الواردة في المفرد فرأوا أن اللفظ المستعار للدلالة به على غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب، قد يؤتى به صريحاً بذاته، وقد يطوى فلا يؤتى به بلفظه، ولكن يكنى عنه بذكر شيء من صفاته، أو لوازمه القريبة أو البعيدة، فيسمى **القسم الأول: الاستعارة التصريحية**، وهي التي يصرح فيها بذات اللفظ المستعار الذي هو في الأصل المشبه به، مثل قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١)، الصراط هو الطريق، فقد شبه الدين بالصراط بجامع التوصيل إلى الهدف في كل منهما، وحذف المشبه وهو الإسلام، وأبقى المشبه به، وقد استعيرت كلمة الصراط بذاتها للطريق، وأطلقت على الإسلام، فهي استعارة تصريحية للتصريح بذات اللفظ المستعار.

وسمي **القسم الثاني: الاستعارة المكنية**، وهي التي لم يصرح فيها باللفظ المستعار، وإنما ذكر شيء من صفاته، أو خصائصه أو لوازمه القريبة، أو البعيدة مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوا أَلَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾^(٢). فقد استعملت النقص بجانب الأيمان، ونحن نعلم أن النقص يستعمل حقيقة للأشياء الهادية، فشبهت الإيمان بالحبال بجامع الربط في كل منهما، وقد رُمز له بشيء من لوازمه، أي أبقى له صفة تدل عليه، وهي النقص لأن النقص في الحقيقة من لوازم الحبال^(٣).

(١) سورة الفاتحة: ٦.

(٢) سورة النحل: ٩١.

(٣) حاشية الدسوقي: ٥٥/٤ ضمن شروح التلخيص.



التقسيم الثاني: تقسيم الاستعارة في المفرد الى أصلية وتبعية:

- ١ - فالاستعارة الأصلية: هي التي يكون اللفظ فيها اسماً جامداً، مثل: (أسد، بدر، شمس).
 - ٢ - الاستعارة التبعية، وتقع هذه الاستعارة في غير أسماء الأجناس، وهي التي يكون اللفظ المستعار فيها فعلاً، مثل: (أشرق، قتل)، أو اسماً مشتقاً مثل: (جرح، مجروح)، أو حرفاً من حروف المعاني، مثل (في، على، لن). وربما تكون هذه التسمية من وضع الإمام فخر الدين الرازي أيضاً^(١).
- وسميت هذه الاستعارة كذلك بناء على دعوى أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه إنما يتحصل إذا كان المشبه موصوفاً، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأفعال وما يشتق منها من الصفات غير القابلة لأن توصف بمفردها.

وكذلك الحروف إنما يمكن وصفها إذا تعلق بغيرها، ولقد رأى البيانون أن التشبيه الذي هو أصل الاستعارة وعلاقتها يكون أولاً في الأسماء الجامدة ومنها المصادر، وبعد التشبيه الذي يكون في المصدر يشتق من المصدر الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، ثم يشتق اسم الفاعل أو المفعول، وبناء على هذا التصور اعتبروا استعارة الأفعال والمشتقات إنما كانت تبعاً للاستعارة في المصادر، وأجريت الاستعارات فيها على هذا الأساس، وكذلك رأوا في استعارة الحروف للدلالة به على معنى حرف آخر مثل استعارة حرف (في) الذي يدل على الظرفية للدلالة على معنى حرف: على، الذي يدل على الاستعلاء^(٢).

وقد ذكر السكاكي في معرض الحديث عن الاستعارة التبعية أنه من الأفضل إذا أريد الدقة والضبط أن يجعلوا هذه الاستعارة من الاستعارات المكنية: ((ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بأن قلبوا فجعلوا في قولهم: (نطق الحال بكذا) الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة كما نراه في قوله: (وإذا المنية أنشبت أظفارها) يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة))^(٣).

(١) ينظر: نهاية الإيجاز ٨٩، والمجاز في البلاغة العربية: ١١١.

(٢) ينظر: مختصر المعاني، التفاتاني: ٣٥٩، والبلاغة العربية أسسها وعلومها: ٢ / ٢٣٧.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم: ٣٨٤.

وهذه المناسبة أحب أن أنبه أن الدكتور مهدي السامرائي أشار إلى أن السكاكي لم ينكر الاستعارة التبعية كما صورها الدكتور أحمد مطلوب؛ لأن إنكار الاستعارة التبعية شيء، والاعتراف بها مع الإشارة إلى مكان الجمع بين الاستعارتين شيء آخر. وليس الأمر كذلك؛ لأن كلام السكاكي نفسه: ((ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية)) صريح في الإنكار، وكذلك أشار الأستاذ محمد تاووت كما نقله الدكتور السامرائي إلى ضيق أفق السكاكي بإرجاع التبعية والمجاز العقلي إلى الاستعارة المكنية^(١).

وقد عرض الأصوليون قوع المجاز في الفعل والمشتق بالتبعية حيناً وبغير التبعية حيناً آخر، ومن مال إلى الأول الأسنوي، معللاً تبعية الاستعارة فيهما بقوله: ((لأن كلاً من الفعل والمشتق تابع لأصله، وهو المصدر في كونه حقيقة أو مجازاً، فإطلاق (ضارب) مثلاً بعد انقضاء الضرب أو قبله إنما كان مجازاً؛ لأن إطلاق الضرب والحالة هذه كقولنا: (زيد ذو ضرب) مجاز لا حقيقة))^(٢).

ورجح القاضي زكريا الأنصاري الثاني بقوله: ((والأصح أنه قد يكون في المشتق نحو: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾^(٣)، أي ينادي. ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ﴾^(٤)، أي تلتته، وقيل: لا يكون فيه إلا بالتبع للمصدر أصله، فإن كان حقيقة فلا مجاز فيه. قلنا: الحصر ممنوع))^(٥).
ومثل ابن النجار الحنبلي للأول بـ (صلى) بمعنى دعا، تبعاً لإطلاق الصلاة على الدعاء، ومثل لغير التبعية بإطلاق الماضي بمعنى الاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَمَعَنَهُمْ جَمْعًا﴾^(٦)، و: ﴿أَنَّى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾^(٧)، و: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾^(٨)، أي: وينفخ ويأتي وينادي^(٩).

(١) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: ١١١.

(٢) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: ١٣٣.

(٣) سورة الأعراف: ٤٤.

(٤) سورة البقرة: ١٠٢.

(٥) ينظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٥٢.

(٦) سورة الكهف: ٩٩.

(٧) سورة النحل: ١.

(٨) سورة الأعراف: ٤٤.

(٩) ينظر: الكوكب المنير: ١٦٨/١.



فالأصوليون في هذا المصطلح يخالفون ما عليه البيانين، فإن ما عدّه ابن النجار مجازاً في الفعل بدون تبعية هو بالتبعية عند البيانين؛ لأن المجاز يجري في الفعل بناء على جريانه في المصدر، وكأن التبعية عند الأصوليين غير التبعية عند البلاغيين. والله أعلم.

أما بخصوص الاستعارة في الحرف: فقد بين الأصوليون أن المجاز قد يدخل الحرف بالذات، أي أصالة، جاء في الكوكب المنير: ((وَيَكُونُ الْمَجَازُ أَيْضًا فِي حَرْفٍ، فَإِنَّهُ قَدْ تَجَوَّزَ بِ (هَلْ) عَنْ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)، ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾^(٢)، أَيْ فَأَسْلِمُوا وَأَنْتَهُوا... وَقِيلَ: لَا يَجْرِي الْمَجَازُ فِي فِي الْحُرُوفِ إِلَّا بِالتَّبَعِيَّةِ، كَوُقُوعِ الْمَجَازِ فِي مُتَعَلِّقِهِ^(٣))).

وذهب الإمام الرازي إلى أنه لا يدخل بالذات في الحرف، ويعلله بأنه لا يفيد إلا بذكر متعلقه، ودخول المجاز فرع عن كون الكلام مفيداً لكن يستعمل متعلق الحرف مجازاً فيسري منه إليه كقوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ﴾^(٤) أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(٥). فتعليل الالتقاط بصيرورته عدواً لما كان مجازاً كان إدخال اللام اللام العلة عليه أيضاً مجازاً، وهذا راجع إلى مجاز التركيب بضم الحرف إلى ما لا ينبغي ضمه إليه عند الرازي، ولكن الأسنوي رفض هذا؛ لأنه قد يوجد في المجاز الإفرادي نحو: (رأيت أسداً يرمي بالنشاب). كما رفض تعليل الرازي عدم دخول المجاز بالذات في الحرف بكونه غير مفيد؛ لأنه يترتب عليه أن الحقيقة لم تدخل بالذات أيضاً^(٥).

وناصر القاضي زكريا الأنصاري هذا الرأي محتجاً بأن ضم الحرف إلى ما لا ينبغي ضمه إليه قرينة مجاز الأفراد لا مجازاً بالتبع في التركيب، إذ يقول: ((والأصح أنه أعني المجاز في الأفراد قد يكون في (الحرف) بالذات، نحو: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾^(٦)، أي ما ترى، وبالتبع لمتعلقه، ولا يكون إلا في الاستعارة، نحو: ﴿فَالنَّقْطَةُ﴾^(٧) أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(٨). وقيل لا يكون فيه إلا بالتبع في التركيب لا في الأفراد، وعليه الإمام الرازي، وقيل لا يكون فيه لا بالذات ولا بالتبع؛ لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره، فإن ضم إلى ما ينبغي ضمه

(١) سورة هود: ١٤.

(٢) سورة المائدة: ٩١.

(٣) الكوكب المنير: ١/١٦٨.

(٤) سورة القصص: ٨.

(٥) ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: ١٣٢.

(٦) سورة الحاقة: ٨.

(٧) سورة القصص: ٨.

إليه فهو حقيقة أو إلى ما لا ينبغي ضمه إليه فمجاز مركب. قلنا: لا نسلم الشق الثاني، بل الضم فيه قرينة مجاز الأفراد، كقوله تعالى: ﴿وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(١)، أي عليها^(٢).
والواقع أن الذي ينقدح في ذهن المتكلم الفصيح صورة التشابه بين معنى فعل ومعنى فعل آخر، أو بين معنى اسم مشتق ومعنى اسم مشتق آخر، أو بين معنى يدل عليه بحرف، ومعنى يدل عليه بحرف آخر فيستعير الفعل أو الاسم المشتق أو الحرف، ولا تخطر بباله سلسلة الإجراءات التحليلية التي ذكرها البيانون، ولا يلاحظ هذه التبعية لا في الأفعال ولا في المشتقات من الأسماء ولا في الحروف، فما الداعي لاعتبار الاستعارة في الأفعال، والاستعارة في الأسماء المشتقة، والاستعارة في الحروف تبعية وإطالة الطريق على الدارس لنصوص الاستعارة بإجراءات تحليلية لا لزوم لها، وهذا ما انتهى إليه بعض المعاصرين، وأوصوا بصرف النظر في بحوث الاستعارة عن تقسيمها إلى أصلية وتبعية، وحسبنا في كل ذلك أن نقول: استعارة كلمة بدل كلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً^(٣).

(١) سورة طه: ٧١.

(٢) غاية الوصول في شرح لب الأصول: ٥٢.

(٣) ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها، للشيخ عبدالرحمن حبنكة الميداني: ٢/٢٤٠.



الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية المتواضعة مع دور الأصوليين في تطور اللغة العربية وإثرائها من خلال الاستعارة مقارناً بمنهج الأصوليين بمنهج البلاغيين، واضعاً لمسات التلاقي والاختلاف بين كلا المنهجين وميزاتها بالرجوع الى أمهات المصادر، يمكننا أن نستخلص أهم النتائج فيما يأتي:

١. إن كلا العلمين وسيلتان من وسائل فهم أوامر الله ونواهيه، وفهم أسرار كتابه، بل إن علم الأصول من العلوم التي تجنى منها ثمرات علمي المعاني والبيان، كما قال السكاكي بهذا الشأن: ((فلعل ما تركت أكثر مما ذكرت؛ لأن المقصود لم يكن إلا مجرد الإرشاد لكيفية اجتناء ثمرات علمي المعاني والبيان، وأن لا علم في باب التفسير بعد علم الأصول أقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه، ولا أعون على تعاطي تأويل مشبهاته، ولا أنفع في درك لطائف نكته وأسراره، ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه هو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه، ويصون له في مظان التأويل ماء ورونقه))^(١).

٢. إن كليهما قد تأثرا بعلم الكلام، حتى أصبح في كل مدرسة تسمى بمدرسة المتكلمين، تقابل مدرسة الفقهاء عند الأصوليين ومدرسة الأدباء عند البلاغيين.

٣. إفادة البلاغيين من البحث الأصولي تصريحاً أو تلميحاً، كما قال البهاء السبكي في فاتحة عروس الأفراح: ((واعلم أني مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية، وجعلت نفع هذا الشرح مقسوماً بين طالبى العلوم الثلاثة وأكاد أقول بالسوية))^(٢). بل قد نص البهاء السبكي على أن كلا العلمين في غاية التداخل بقوله: ((واعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل؛... وليس في أصول الفقه ما ينفرد به كلام الشارع عن غيره، إلا الحكم الشرعي، والقياس، وأشياء يسيرة))^(٣).

وهذه العناية بهذه المباحث عند الأصوليين جعل السكاكي يقول: ((بل تصفح معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي ومن يتولاها))^(٤).

٤. إن البلاغيين درسوا الاستعارة في سبيل وضع أصول الأسلوب البليغ، وما ينبغي أن يراعيه المتكلم من مقتضيات الحال، من حيث جمال النظم، ومدى تأثيره في السامعين، لذلك فقد اهتموا بالمجاز والاستعارة

(١) مفتاح العلوم: ٤٢١.

(٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٣٠/١.

(٣) المصدرن فسه.

(٤) مفتاح العلوم: ٤٢٢.

أكثر من الحقيقة، أما الأصوليون فقد درسوه في سبيل وضع أصول استنباط الحكم الشرعي من النصوص، لذلك انصبت جهود الأصوليين بالدلائل الحقيقية والمجازية، لأنها مصدران من مصادر التشريع، فاهتمام الأصوليين بالدلائل الحقيقية والمجازية لا يوازي بما ذكره البلاغيون، أما ذكر الحقيقة عند البلاغيين فإنما هو جرياً على العادة من الحديث عن الأصل قبل الحديث عن الفرع.

٥- إن تسوية الأصوليين بين الاستعارة والمجاز لم يكن ناتجاً عن عدم تفريقهم بين المصطلحين، بل هو اختصار لمقالة البلاغيين واللغويين والتعلق بنتائجها دون التقسيم والتفريع، إذ خصوا جميع العلاقات في الاتصال الصوري والمعنوي، ويتجلى هذا في تحليل توجيههم ترادف الاستعارة والمجاز، وعلاقات المجاز التي فصل فيها البيانون تنحصر في المشابهة الحسية والمعنوية، وهذا ما ينافح لها دارسوا البلاغة في العصر الحديث، ويرون أن البلاء الموكل بالبلاغة هو بلاء التقسيم الذي لا يخدم البلاغة، بل يحيلها إلى ضرب من مداحض الأوهام وطراح أفكار الأقوام، وقد ذكر السكاكي قديماً أنه من الأفضل إذا أريد الدقة والضبط أن يجعلوا هذه الاستعارة من الاستعارات المكنية.

٦- إن بعض البيانين قد أطلقوا لفظ الاستعارة على التشبيه البليغ، ومن لم يميز بين الاستعارة والتشبيه البليغ كثير من الأصوليين. وقد رجع العلامة سعد الدين التفتازاني عند كلامه في الاستعارة عن مجازة البلاغيين السابقين، وسلك مسلك الأصوليين عاداً ما يعدونه تشبيهاً بليغاً من قبيل الاستعارة، ولم يسلم أن أسداً في قولنا: (زيد أسد) مستعمل فيما وضع له وهو الحيوان المفترس، بل مستعمل في معنى الشجاع، فهو عنده استعارة كما في قولنا: (رايت أسداً يرمي)، ورفض قول البلاغيين: إن أسداً في: (زيد أسد) مشبه به مستعمل في معناه الحقيقي، لأن الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته، وقد بنى السعد هذا الدليل على أن كلمة أسد جامدة فلا يصح تعلق الجار والمجرور بها، لذلك قدر مشبههاً مشتقاً كمجترئ ليصح تعلق الجار والمجرور به.

٧- إن الأصوليين في مصطلح الاستعارة التبعية يخالفون ما عليه البيانون، لقد رأى البيانون أن التشبيه الذي هو أصل الاستعارة وعلاقتها تكون أولاً في الأسماء الجامدة ومنها المصادر، وبناء على هذا التصور عدّوا استعارة الأفعال والمشتقات تبعاً للاستعارة في المصادر، وأجريت الاستعارات فيها على هذا الأساس، وكذلك رأوا في استعارة الحروف للدلالة به على معنى حرف. فقد رفض الأصوليون تحليل البلاغيين عدم دخول المجاز بالذات في الفعل والحرف بكونه غير مفيد؛ لأنه يترتب عليه أن الحقيقة لم تدخل بالذات أيضاً،



وهذا ما انتهى إليه بعض المعاصرين، وأوصوا بصرف النظر في بحوث الاستعارة عن تقسيمها إلى أصلية وتبعية؛ لأن الذي ينقدح في ذهن المتكلم الفصيح صورة التشابه بين معنى فعل ومعنى فعل آخر، أو بين معنى يدل عليه بحرف، ومعنى يدل عليه بحرف آخر، فيستعير الفعل أو الاسم المشتق أو الحرف، ولا تخطر بباله سلسلة الإجراءات التحليلية التي ذكرها البيانين، ولا يلاحظ هذه التبعية لا في الأفعال ولا في المشتقات من الأسماء ولا في الحروف، وحسبنا في كل ذلك أن نقول: استعارة كلمة بدل كلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر

- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) دار الكتبي، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البديع في البديع، أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي (ت: ٢٩٦هـ) دار الجيل، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، الملقب بإمام الحرمين (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة عبد المتعال الصعيدي (ت: ١٣٩١هـ) مكتبة الآداب، ط ١٧: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٧م، ط ٢.
- البلاغة عند السكاكي، د. أحمد مطلوب، مكتبة النهضة بغداد، بدون طبعة وبدون تأريخ.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣هـ.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، بدون طبعة.
- تقويم الأدلة في أصول الفقه، أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- حاشية الدسوقي على شرح المختصر ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت. بدون طبعة وبدون تأريخ.
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، تعليق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي لبنان ط ١٢٠٠٤م.



- الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناfi بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ٢، ١٤٢٤هـ.
- دراسات بلاغية د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مؤسسة الختار، القاهرة ط ٢٠٠٦م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧١هـ) تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية - الدار النموذجية
- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ) تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الصناعتين: الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١٩هـ.
- الصورة الأدبية، مصطفى ناصف، دار مصر للطباعة، بدون طبعة وبدون تأريخ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي بيروت، بدون طبعة وبدون تأريخ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي - (ت: ٤٦٣هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط: ٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- غاية الوصول في شرح لب الأصول زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ) دار الكتب العربية الكبرى، مصر، بدون طبعة.
- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ) تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٩م.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ): دار الكتاب الإسلامي، بدون طبعة وبدون تأريخ.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ): دار صادر - بيروت، ط: ٣ - ١٤١٤هـ.

- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع، د. عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة القاهرة ٢٠٠٧ م.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥ هـ) تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣ هـ.
- المطول شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، تعليق أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، لبنان ط ١٢٠٠٤ م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت: ٦٢٦ هـ) تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: ٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، ضمن شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي بيروت. بدون طبعة وبدون تأريخ.
- ميزان الأصول في نتائج العقول في نتائج العقول، علاء الدين السمرقندي، تحقيق د. عبد الملك عبد الرحمن السعدي، مطبعة الخلود، بغداد ١٩٨٨ م ط ١.
- نظرية المعنى، مصطفى ناصف، دار القلم، القاهرة، بدون طبعة وبدون تأريخ.
- النكت في إعجاز القرآن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤ هـ) تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٧٦ م.
- نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي، أبو محمد جمال الدين (ت: ٧٧٢ هـ) دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت: ٣٩٢ هـ) تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.